

Tourism From the Perspective of Islamic Jurisprudence

Emad Hamdy Abdelsamad Abdel-Hamid EI Saadawi^{1,*}, Magda Kadri Ebrahim Mohammed Hassan
Saif²

^{1,2} Department of Islamic Studies, College of Science and Arts in Dhahran Al-Janoub, King Khalid University, KSA.

² Sharia and Law Department, Islamic and Arab Studies for Girls, Al-Azhar University, Cairo, Egypt

*eamaad@kku.edu.sa

KEYWORDS: Tourism, Tourist, Recreation, Relaxation, Stroll.



<https://doi.org/10.51345/v34i2.732.g350>

ABSTRACT:

This research, entitled; tourism from the perspective of Islamic jurisprudence, a jurisprudential study, dealt with explaining the importance of tourism. It's doubtless that tourism has great effects on the individual and society, and an explanation of what is meant by tourism in its contemporary sense: A group of human movements and the activities resulting from them, resulting from a person's departure from his homeland, in order to achieve the desire for departure and change, with an explanation of its jurisprudential rulings and their legitimacy controls, and it is permissible as long as nothing changes its ruling, and there is no difference in its ruling between a man and a woman as long as each of them adheres to the legal controls. Human practiced tourism in ancient times, and tourism has now become one of the most important economic resources for countries, and tourism has benefits for the individual, including: the breadth of his knowledge and admonition of the situation of the former by understanding their situation, looking and contemplating the universe, as well as dealing with the motives that drive tourism, which may be religious or worldly, and clarifying that Islam has permitted recreation as a human need. Illustrating that traveling for tourism for recreation is permissible. The researcher has adopted several approaches: namely, the descriptive, analytical, and deductive approaches. The researcher has reached into several results, including: Tourism in the language means walking and going in the land. Tourism is a necessity and indispensable human need. Tourism is not a product of our time, but rather it is known from ancient times. And that our true religion calls for travel and tourism as they have noble purposes that lead to reaching the goal for which he was created, which is worship and contemplation of the universe, and that in principle travel is permissible except for an urgent reason, and that tourism is surrounded by the five mandatory provisions, so it may be obligatory, desirable, permissible, disliked, or forbidden, depending on what is meant by the tourist. Tourism to non-Muslim countries, if it does not lead to a forbidden act, then it is legitimate. Tourism in which the possibility of harm is often forbidden, and that the non-Muslim tourist must be treated well. Based on the results, the researcher made a number of recommendations, including: holding conferences and seminars to educate people and encourage them to tourism, clarify the jurisprudential rulings related to tourism, and obey the rulers and follow the divine scholars.

السياحة من منظور الفقه الإسلامي

¹*. د. عاصم حمدي عبد الصمد عبدالحميد السعادوي، أ.م.د. مجدة قدرى إبراهيم محمد حسن سيف²

^{2.1} قسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم والأداب-ظهران الجنوب، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

² قسم الشريعة والقانون، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر

*eamaad@kku.edu.sa

الكلمات المفتاحية السياحة، السائح، الترويج، الاستجمام، الترفيه.



<https://doi.org/10.51345/v34i2.732.g350>

ملخص البحث:

درس هذا البحث الموسوم بـ "السياحة من منظور الفقه الإسلامي" دراسة فقهية" بيان أهمية السياحة. وما لا شك أن للسياحة آثاراً عظيمة على الفرد والمجتمع، وبيان المراد بالسياحة معناه المعاصر فهي: مجموعة من التنقلات البشرية والأنشطة المترتبة عليها، والناتجة عن ابتعاد الإنسان عن موطنها، تحقيقاً لرغبة الانطلاق والتغيير، مع بيان أحکامها الفقهية وضوابطها الشرعية، والأصل فيها الإباحة ما يطرأ عليها ما يغير حكمها، ولا فرق في حكمها بين الرجل والمرأة مادام كل منهما ملتزمًا بالضوابط الشرعية، وقد زاول الإنسان السياحة في قديم الزمان، وأصبحت السياحة الآن من أهم الموارد الاقتصادية للبلدان، ولسياحة فوائد تعود على الفرد منها: اتساع مداركه ومعرفته والاعتبار بحال السابقين من خلال الوقوف على حاليهم، والنظر والتأمل في الكون، كما تناول الدوافع الدافعة إلى السياحة فقد تكون دينية أو دنيوية، وبيان أن الإسلام قد أباح الترويح عن النفس باعتباره حاجة إنسانية، بيان أن السفر للسياحة من أجل الترويح عن النفس والتنزه جائز، وقد انتهي المباحثان فيه المنهج الوصفي مستفيدين من المناهج الأخرى حسبما تقضيه المسألة، وقد توصل البحث إلى عدة نتائج منها: أن السياحة في اللغة تعني السير والذهاب في الأرض، وأن السياحة ضرورة وحاجة إنسانية لا يستغني عنها الإنسان، وأن السياحة ليست وليدة عصرنا، بل هي معروفة من قديم الزمان، وأن ديننا الحنيف يدعو إلى السفر والسياحة؛ وذلك لما فيها من أغراض نبيلة تؤدي إلى الوصول إلىغاية التي من أجلها خلق؛ وهي العبادة والتأمل في الكون، وأن الأصل في السفر هو الإباحة إلا لعارض، وأن السياحة تعتبرها الأحكام التكليفية الخمسة، فقد تكون واجبة أو مستحبة أو مباحة أو مكرهة أو محمرة، حسب مقصود السائح منها، السياحة إلى بلاد غير المسلمين إذا لم يترب عليها فعل حرام تكون مشروعة، وأن السياحة التي يكون احتمال الضرر فيها غالباً تحرم، كما أنه يجب معاملة السائح غير المسلم معاملة حسنة، واستناداً إلى النتائج قدم المباحثان جملة من التوصيات منها: إقامة المؤشرات والندوات لتوعية الناس وتشجيعهم على السياحة، وتوضيح الأحكام الفقهية المتعلقة بالسياحة، وطاعة ولاء الأمر واتباع العلماء الريانين.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلوة السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فإن من كمال الشريعة الإسلامية، صلاحيتها وشمولها لكل زمان ومكان ومسايرتها لكل جديد، وفي هذا
البحث ألقى الضوء من الناحية الفقهية على واحد من أهم الأمور الحياتية وأينها ثمرة، وهو موضوع السياحة
بمختلف أنواعها، مع بيان أحکامها الفقهية وضوابطها الشرعية.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة هذا البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما الضوابط الشرعية التي يجب على السائح الالتزام بها؟
2. ما حكم السياحة الترفية؟
3. هل يجوز لل المسلم السياحة في البلدان غير الإسلامية؟
4. ما مدى مشروعية سياحة غير المسلم في الديار الإسلامية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان قدرة الشريعة الإسلامية على معايرة كل ما هو جديد ومعاصر.
2. بيان الآثار التي تعود على الفرد والمجتمع من السياحة.
3. بيان عظمية الشريعة ورحمتها في الأمر بمعاملة السائح غير المسلم معاملة حسنة.
4. بيان ما يجب على السائح غير المسلم من الالتزام به حين دخوله البلدان الإسلامية.
5. بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بالسياحة.
6. بيان الضوابط الشرعية التي يجب أن يتبعها السائح.
7. بيان حكم السفر من أجل السياحة.
8. توضيح حكم دخول السائح غير المسلم البلدان الإسلامية.

أهمية البحث:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في بيان أهمية السياحة وضوابطها في الشريعة الإسلامية، وتوضيح قدرتها على معايرة كل ما هو جديد ومعاصر، والآثار التي تعود على الفرد والمجتمع من السياحة، وبيان عظمية الشريعة ورحمتها في الأمر بمعاملة السائح غير المسلم معاملة حسنة.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت الحديث عن السياحة، منها:

1. أحكام السفر في الشريعة الإسلامية، سعد بن سعيد بن عواض القحطاني، رسالة ماجستير-جامعة الملك عبد العزيز، تناول فيها الباحث عوارض الأهلية وحكم سفر المديون وأحكام الجمع والفطر

المتعلقة بالسفر، والذي تمتاز به دراستنا هذه حديتها عن الضوابط الشرعية للسياحة وبيان الأحكام الفقهية المتعلقة بالسياحة وأنواعها.

2. أحكام السياحة وآثارها (دراسة شرعية مقارنة) نزار بن عبد الكريم بن سلطان الحمداني، رسالة دكتوراه —جامعة أم القرى، وهي رسالة تختلف في موضوعها عن هذا البحث، حيث يتميز بحثنا هذا —كما وضحتنا سابقاً— بأنه يتناول الضوابط الشرعية للسياحة مع بيان حكم السفر من أجل السياحة، وبيان حكم سياحة المسلم في البلدان غير الإسلامية، وبيان حماية الشرعية للسائح غير المسلم داخل البلاد الإسلامية، وبيان حكم مخالفة السائح غير المسلم لأحكام الشريعة الإسلامية.

منهج البحث:

ينتهي البحث المنهج الوصفي التحليلي مستفيداً من بقية المنهاج حسبما تقتضيه المسألة.

خططة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة وتقدير وعدة مسائل، وخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

مفهوم السياحة:

السياحة لغة:

تطلق على الذهاب في الأرض: جاء في كتاب الصاحاح: ساح في الأرض يسبح سياحة وسيحوا وسيحاناً، أي ذهب⁽¹⁾ وقيل الزبيدي: السياحة بالكسر والسيوح "بالضم" والسياحان "محركة" والسيح "بفتح فسكون": الذهاب في الأرض للعبادة" والرَّهْب؛ وقيل: إنه مطلق الذهاب في الأرض سواء كان للعبادة أو غيرها. وفي الحديث: "لا سياحة في الإسلام"⁽²⁾. أورد الجوهري وأراد مفارقة الأمصار والذهاب في الأرض وأصله من سبع الماء الجاري فهو مجاز. وقال ابن الأثير: أراد مفارقة الأمصار⁽³⁾ وفي حديث الزكاة "ما سقي بالسيح فيه العشر"⁽⁴⁾ أي الماء الجاري⁽⁵⁾. ومن خلال ما سبق عرضه يرى الباحثان أن المراد بالسياحة لغة هي: السير والذهاب في الأرض ويعيده قوله تعالى ﴿فَسِيحُواٰ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ (التوبه: 2).

السياحة اصطلاحاً:

تعرف بأنّها: "ترك الأمصار ولزوم الصحاري"⁽⁶⁾. ولكي نصل إلى المعنى الاصطلاحي الدقيق للفظة السياحة، نتطرق إلى بيان معنى كلمة السياحة في القرآن الكريم والسنة النبوية.

مدلول السياحة في القرآن الكريم والسنّة النبوية:

أولاً- السياحة في القرآن الكريم:

جاءت مادة (سيح) في القرآن الكريم في أكثر من موضع، وسوف أوضح معناها في كل موضع بعون الله تعالى:

جاءت في قوله تعالى ﴿فَسَيِّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ (التوبه: 2).

والمعنى: أي سيروا فيها حيث شئتم، وأصل السياحة جريان الماء وانبساطه ثم استعملت في السير على مقتضى المشيئة، ففي هذا الأمر من الدلالة على كمال التوسيعة والتوفيق ما ليس في سيروا ونظائره وزيادة {في الأرض} زيادة في التعميم، والمقصود الإباحة والإعلام بحصول الأمان من القتل والقتال في المدة المضروبة، وذلك ليتفكروا ويختاطروا⁽⁷⁾ قال تعالى: ﴿الَّذِينَ تَابُوا وَالْعَابِدُونَ الْخَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ﴾ (التوبه: 112).

المراد بالسائحين في الآية: الصائمون الذين يديرون الصيام، وإنما قيل: للصائم سائح لأن سائح لا زاد معه فهو تارك للذات الدنيا كلها من المطعم والمشرب والمنكح فلا يزال مسّكاً إلى أن يجد ما يطعنه فشبه به الصائم في إمساكه إلى أن يجيء وقت إفطاره⁽⁸⁾

والذي يظهر لدينا أن تسمية السائح (صائم) هي من باب المجاز، وذلك بجامع أن أجر السائح الذي خرج متبعداً لله يشبه أجر الصائم الذي تعبد الله بالصيام وترك كل المباحثات، طاعة الله تعالى، فكذلك السائح الذي خرج طاعة الله تعالى.

كما فسرت السياحة في الآية بالجهاد، فقد استؤذن الرسول صلى الله عليه وسلم في السياحة فقال: "سياحة أمتي الجهاد" كما فسرت بالهجرتين، وقيل: هم الذين يسافرون لطلب الحديث والعلم⁽⁹⁾، وقد فسرت السياحة في الآية بأنها سياحة القلب والتفكير في الكون أي الجائعون بأفكارهم في توحيد ربهم، وملكته، وما خلق من العبر، والسياحة بهذا المعنى مما يعين العبد على الطاعة لانقطاعه عن الخلق، ولما يحصل له من الاعتبار بالتفكير في مخلوقات الله سبحانه⁽¹⁰⁾. وهذا التفسير أقرب للمعنى اللغوي إذ إن السياحة تعني السفر في الأرض.

كما ورد كلمة السياحة في قوله تعالى ﴿عَسَيْ رَبِّهِ إِنْ طَلَقْكُنَّ أَنْ يَبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَاتَنَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَبَيَاتٍ وَأَبْكَارٍ﴾ (التحريم: 5).

ومراد بـها: ذاهبات في طاعة الله عز وجل؛ من ساح الماء إذا ذهب، قيل: مهاجرات⁽¹¹⁾

ومن خلال ما تقدم نخلص إلى أن السياحة المذكورة في القرآن تدل على أن معناها السير في الأرض على وجه الإباحة⁽¹²⁾، كما قوله تعالى "فَسِيحُوا" أو على وجه الطاعة كما في قوله تعالى "السَّائِحُونَ" وقوله "سَائِحَاتٍ" أو معناها سياحة القلوب والأعتبر⁽¹³⁾ ويدخل فيها السفر لسائر المجموعات.

ثانياً- السياحة في السنة المطهرة:

تدل السياحة في السنة النبوية المطهرة على الجهاد، فقد جاء في الحديث، عن أبي إمامه أن رجلاً قال: يا رسول الله أئذن لي في السياحة. قال النبي - صلى الله عليه وسلم - "إن سياحة أمري الجهاد في سبيل الله تعالى"⁽¹⁴⁾

وجه الدلالة من الحديث الشريف: أن الرجل جاء يطلب من النبي الإذن له في السياحة التي هي مفارقة الأمصار، والذهاب في الأرض، وسكن البادية وترك شهود الجمعة، والجماعات، كفعل عباد بني إسرائيل. ترهبا بالتخلي من أشغال الدنيا، وترك ملاذها، والرهد فيها، والعزلة عن أهلها فنهاه الرسول صلى الله عليه وسلم عن هذه السياحة، وأنه تعالى أبد لهم عن تلك السياحة بما هو خير لهم، وهو الجهاد في سبيل الله.⁽¹⁵⁾ جاء عن ابن كثير قوله: وليس المراد من السياحة ما قد يفهمه بعض من يبعد بمحمد السياحة في الأرض، والتفرد في شواهد الجبال والكهوف والبراري، فإن هذا ليس مشروع إلا في أيام الفتنة والزلزال في الدين⁽¹⁶⁾، كما ثبت في صحيح البخاري، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "يوشك أن يكون خير مال الرجل غنم يتبع بها شعف الجبال، ومواقع القطر، يفر بدینه من الفتنة.

قال أحمـد: ليست السياحة من الإسلام في شيء، ولا هي من فعل النبيين والصالحين، ومراده والله أعلم السياحة لغير غرض شرعي، فأما السياحة للجهاد وطلب العلم، وتعليم الجاهل، ونحو ذلك فمشروع مندوب كما هو معلوم.⁽¹⁷⁾

من خلال ما تقدم ذكره عن السياحة في مدلول القرآن والسنة نجد أن السياحة صنفان: صنف محمود وصنف مذموم، أما السياحة المحمودة، فهي التي يعني الصوم والعبادة والأعتبر والتفكير وطلب العلم والتفقه في الدين، وأما السياحة المذمومة المنهي عنها: فهي التي تؤدي إلى التبتل والانقطاع وترك المباحثات، سواء تركها وهو في بيته أو خرج إلى القفار والصحاري.

السياحة عند الفقهاء.

هي الخروج منفرداً عن محل إقامته ماشيا على قدميه، هائماً في الأرض، غير قاصد موضعًا بعينه نـبغـير زـاد ولا طعام، من أجل العبادة والتفكير.⁽¹⁸⁾ والمـراد بالـسـائحـ ما سـبقـ: الـذاـهـبـ فيـ الـأـرـضـ للـتـبـدـ وـالـتـرـهـبـ أوـ لـطـلـبـ الـعـلـمـ.⁽¹⁹⁾

حديث الفقهاء عن السياحة:

تحدث الفقهاء عن السياحة في كتبهم عند الحديث عن أحكام الجزية والمغاري، وعند بيان أحكام المفقود، ومكان الصيام المتعلق بالفدية في الحج وقصر الصلاة وغيرها، جاء عن ابن نجيم قوله: وإنما عدل أئمتنا عن الحقيقة إلى الجاز لفرع مجمع عليه وهو أنه لو لم يكن له وطن أصلاً ليرجع إليه بل مستمر على السياحة وجب عليه صومها بحذا النص ولا يتحقق في حقه سوى الرجوع عن الأعمال وكذا لو رجع إلى مكة غير قاصد للإقامة بها حتى تتحقق رجوعه إلى غير أهله ووطنه ثم بدا له أن يتذمّرها وطنًا كان له أن يصوم بما مع أنه لم يتحقق منه الرجوع إلى وطنه⁽²⁰⁾ وجاء في حاشية الصاوي قوله: والهائم: السائح في الأرض، ولا يقصد إقامة بمحل مخصوص⁽²¹⁾ وجاء في كشاف القناع قوله: (وسياحة) فإن السائح قد يختار المقام بعض البلاد النائية عن بلده (و) الذي يغلب على الظن في هذه الأحوال ونحوها ك (طلب علم) السلامنة (انتظر به تتمة تسعين سنة منذ ولد) لأن الغالب أنه لا يعيش أكثر من هذا⁽²²⁾ قال ابن قدامة: ولو خرج طالباً بعد آبق لا يعلم أين هو أو متوجعاً غيضاً أو كلاماً متوجهاً أو رجعاً أو سائحاً في الأرض لا يقصد مكاناً لم يبح له القصر وإن سار أياماً⁽²³⁾

السياحة بمعناها المعاصر:

باتت كلمة السياحة في وقتنا المعاصر تعطي مدلولاً مختلفاً عن مدلولها اللغوي والشرعى على الرغم من وجود عنصر مشترك بينهم هو السير والذهاب في الأرض، وعلى هذا فالسياحة بمعناها المعاصر هي: مجموعة من التنقلات البشرية والأنشطة المرتقبة عليها، والتاجمة عن ابعاد الإنسان عن موطنها، تحقيقاً لرغبة الانطلاق والتجدد⁽²⁴⁾

السياحة وحاجة الإنسان إليها:

إن الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم: "الإنسان مدني بالطبع"، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران⁽²⁵⁾ فلا يستطيع الإنسان أن يعيش منطويًا ومنعزلاً عن الآخرين، بل لا يمكن أن تتحقق أمور الإنسان الدنيوية والأخروية إلا من خلال الاجتماع والتعاون على جلب المصالح ودفع المفاسد، وفي حالة اجتماع الإنسان مع بني جنسه، لابد له من فعل أمور تجلب له المصالح وتدفع عنه المفاسد، وهذه هي السياحة في أرض الله تعالى.⁽²⁶⁾

الدافع الدافع إلى السياحة:

الدافع إلى السياحة قد يكون دينياً أو دنيوياً، فالدين قد يراد منه: العبادة كالسياحة من أجل شد الرحال لأداء الحج والعمر، وزيارة الأماكن المقدسة، أو من أجل تعلم العلم الشرعي وتعلمه، أو من أجل السير في الأرض للتفكير والاعتبار في قدرة الله تعالى، والاتزان بحال السابقين. أما الدوافع الدنيوية فمنها: الترويج عن النفس، والتخلص من ضغوط العمل وغيرها، والاستجمام، والتنزه وغيره، وأغلب دوافع السياحة الدنيوية تعود إلى الترويج عن النفس والاستجمام وإرادة النزهة والتوفيق عن النفس، وتجديد النشاط والطاقة، وهذا شيء فطري في الطبيعة البشرية⁽²⁷⁾

السياحة قديمة وليس حادثة: السياحة معروفة من قديم الزمان وقد حدث الرسول على الرحلة من أجل طلب العلم، فقال صلى الله عليه وسلم من خرج من بيته في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع⁽²⁸⁾، وكان سعيد بن المسيب يسافر الأيام في طلب الحديث الواحد.

وقال الشعبي: لو سافر رجل من الشام إلى أقصى اليمن في كلمة تدلله على هدى أو ترده عن ردى ما كان سفره ضائعا.

ورحل جابر بن عبد الله من المدينة إلى مصر مع عشرة من الصحابة فساروا شهراً في حديث بلغهم عن عبد الله أنس الأنصاري يحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعوه. وكل مذكور في العلم محصل له من زمان الصحابة إلى زماننا هذه، ولم يحصل العلم إلا بالسفر وسافر لأجله وأما علمه بنفسه وأخلاقه فذلك أيضاً مهم فإن طريق الآخرة لا يمكن سلوكها إلا بتحسينخلق وتحذيه ومن لا يطلع على أسرار باطنه وخبائث صفاته لا يقدر على تطهير القلب منها⁽²⁹⁾

الحكم الفقهي للسياحة:

إنَّ ديناً الحنيف يدعو إلى السفر والسياحة وذلك لما فيه من أغراض نبيلة تؤدي إلى الوصول إلى الغاية التي من أجلها خلق الإنسان وهي العبادة قال تعالى (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّا وَالْإِنْسَا لَيَعْبُدُونَ) الذاريات، من الآية 56، وقد حبَّ الله الديار الإسلامية بمميزات جعلتها مهوى أندية الناس ومحطَّ أنظارهم، لما فيها من تراث ديني وثقافي وتنوع متاحها، كل ذلك جعل الناس يفدون إليها على تنوع جنسياتهم، واختلاف دياناتهم، فالسياحة أصبحت من الأشياء التي لا غنى للإنسان عنها، وتتناسب مع الطبيعة البشرية التي خلق الله الناس عليها، وهذه السياحة قد تكون من أجل العبادة كالسياحة الدينية كأداء مناسك الحج والعمر، وغيرها، أو يكون المقصد منها الضرب في الأرض بعرض التجارة، والاطلاع على ما عند الآخرين، من وسائل متطرفة، وعلوم متقدمة، يطور بها نفسه ووطنه، وقد يكون المدف من السياحة التوفيق عن النفس، والتواصل مع الآخرين، وغير ذلك من المقاصد المشروعة، وبناء على هذا فالسياحة من المصالح التي اعتبرها الشَّرع، لما فيها

من مصالح تعود على الفرد بالنفع الدنيوي والأخروي، والسياحة تعني السفر وقد حثنا الشرع عليه قال تعالى:
﴿فُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ (العنكبوت: 20)، قوله تعالى: **﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلْلًا فَامْشُوا فِي مَا نَاكَبَهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾** (الملك: 15)، قوله تعالى: **﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ فَيَتَغَوَّلُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾** (المزمول: 20)، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا" (30)

ولقد امتنَ الحق سبحانه على عباده بما يسره لهم من سبل للانتقال والترحال، فقال تعالى **﴿إِلَّا فَقُرِيشٌ إِلَّا فَهُمْ رَحْلَةُ الشَّتَاءِ وَالصِّيفِ فَلَيَعْبُدُوا رَبَّهُذَا الْبَيْتَ الَّذِي أَطْعَمُهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنُهُمْ مِنْ خُوفٍ﴾** (قريش: 1-4). فمن خلال الانتقال، والترحال، يكون التعارف والتقارب، والسياحة إحدى هذه الوسائل المحققة لهذا. وقد بينت الشريعة أحكام السفر وما يتعلق به من رخص على أكمل وجه، مما يؤكد مشروعية السياحة جملة. (31)

ومما هو معلوم أنَّ الشريعة الإسلامية تهدف إلى الحرص على كل ما يحفظ الكلمات الخمس التي هي (الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل) وعلى هذا تكون السياحة من المصالح الضرورية، التي تدعو إلى المحافظة على مراد الشرع في الخلق، بل هي من أشد درجات المصالح، فكل ما يتحقق هذا المصالح فهو من المصلحة المعتبرة وكل ما يفوتها أو يؤدي إلى تفويتها فهو مفسدة، ويجب دفع هذه المفسدة (32)

ومن خلال التأصيل الشرعي للسياحة نخلص إلى بيان الحكم الفقهي للسياحة، فأقول وبالله التوفيق: أنَّ الأصل في السفر هو الإباحة إلا لعارض، قال ابن عابدين: وفي السفر الإباحة إلا بعارض نحو حج أو جهاد فيكون طاعة أو نحو قطع طريق فيكون معصية (33)

أقسام السفر:

السفر وسيلة تأخذ حكم الغاية منه، وهو على خمسة أقسام:

سفر واجب: وهو السفر لحججة الفريضة، أو العمرة -على القول بوجوها- أو الجهاد إذا تعين النفي، ومن أنواع السُّفُر:

سفر مندوب إليه: وهو ما تعلق به طاعة وقربة الله تعالى، كالسفر إلى الغزو، أو العمرة -على مذهب من يقول بأنها واجبة أو لبر الوالدين، أو لصلة الرحم، أو لتنفيذ كربلة عن مسلم.

سفر مباح: وهو كالسفر للتجارة والزيارة. والقصر يجوز في هذه الأسفار الثلاثة.

سفر مكروه: وهو السفر للصيد على معنى اللهو والتلذذ؛ فقد قال مالك في المدونة: لم أمره بالخروج، فكيف أمره أن يقصر الصلاة؟

فقيل: إنه يقصر، وهو اختيار الشيخ أبي الحسن اللخمي.

سفر محظوظ: كالخارج محارباً، أو ليقتل رجلاً مسلماً ظلماً وعدواناً، فاختلف فيه على قولين: أحدهما: أنه لا يقصر الصلاة، وهو المشهور، والثاني: أنه يقصر الصلاة⁽³⁴⁾.

وبناء عليه: فالسفر، فقد يكون واجباً، كالسفر للحج الواجب أو للجهاد، وقد يكون مندوباً كالسفر للسياحة من أجل التطوع بالحج وطلب العلم وغيرها، وقد يكون السفر للسياحة مباحاً كالسفر للتنزه والتفرج والتجارة من أجل الحصول على المال أو زيادته.

والمشهور عن أهل العلم أن السفر للتنزه والفرجة من نوع السفر المباح⁽³⁵⁾، وهو من أمور العادات التي الأصل فيها الإباحة، ولا يعلم دليل على تحريمها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: -رحمه الله تعالى- "العادات الأصل فيها العفو، فلا يحضر منها إلا ما حرم، وإن دخلنا في معنى قوله: ﴿قُلْ أَرَيْتَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِّنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِّنْهُ حَرَاماً وَحَلَالاً﴾ (يونس: 59). ولهذا ذم الله المشركين الذين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله، وحرموا ما لم يحرمه ... وهذه قاعدة عظيمة نافعة⁽³⁶⁾.

وقد صرحت الشافعية⁽³⁷⁾ والحنابلة: بأن السفر لرؤية البلاد والتنزه فيها ظاهر المذهب أنه مباح⁽³⁸⁾. بيداً أن هذه الإباحة مقيدة بشرط ألا يكون في المكان اختلاط على وجه محرم، أو منكرات، لا يمكن الزائر من النهي عنها، أو تغييرها، أو الخلوص بنفسه من حضورها، وشهادتها، أو الوقوع فيها.

وبناء على ما سبق ذكره نخلص إلى أن السياحة تعتبرها الأحكام التكليفية الخمسة أولاً- تكون واجبة إذا كانت من أجل أداء حج واجب، أو عمرة واجبة. ثانياً- وقد تكون مباحة: إذا كانت من أجل الترويح عن النفس، والتنزه، والفرجة، وتحديد النشاط، وهي مباحة في الأصل ما لم تكن في مكان فيه فسق وفساد.

ثالثاً- وقد تكون مكروهة: عندما لا تكون لغرض شرعي، بل مجرد التنزه والفرجة، وكان السفر لها إلى أماكن ينشر فيها الفساد، ولا يمكن الإنسان من النهي عنه بل لا يمكن التحرز عنه.

رابعاً- وقد تكون حراماً: إذا اخالط بها سبب خارجي، كأن يكون فيها اختلاط وتبرج، أو كانت السياحة بغرض مشاركة غير المسلمين مناسباتهم الدينية وأعيادهم، كما تكون محرمة: إذا كانت دون موافقة من الأبوين، وترتب عليها ضياع من يعول ومن يجب عليه نفقته، وكذا إذا كان عليه دين وحل وقت سداده ولم يتمكن من السداد بسبب نفقات السفر من أجل السياحة. خامساً- وقد تكون السياحة مستحبة: إذا كانت من أجل التدبر في الكون ورؤيه ما حل بالأمم السابقة من الهلاك والاتعاظ بهالهم، كما تكون مستحبة إذا كانت بغرض الدعوة إلى الله وتبيين شرعه الصحيح⁽³⁹⁾.

حكم الترويج عن النفس في الشريعة الإسلامية:

المراد من السياحة بلفظها المعاصر هو السفر بقصد السياحة من أجل الترويج والترفيه عن النفس والاستجمام. وقد أباح الإسلام الترويج عن النفس باعتباره حاجة إنسانية، ولما فيه من فوائد عديدة للمسلم والتي منها: تجدد نشاطه البدني والنفسي، وإزالة التعب أو تخفيفه على الأقل، وإدخال السرور على النفس، وزيادة القدرة على الإبداع والابتكار، كما أن الأنشطة الترويحية تساعد في إبعاد الإنسان عن العنف والتفكير غير السلي، وبعد عن مزالق الجريمة، فالترويج عن النفس مباح في كافة الشرائع، طلما يتم وفق ضوابط الشرع وبشكل متوازن دون إفراط، حيث وردت النصوص التي تفيد مشروعيته ومنها: ما روي عن عروة بن الزبير أن عائشة قالت: "لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً على باب حجري، والحبشة يلعبون في المسجد، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسترني بردائه أنظر إلى لعبهم"⁽⁴⁰⁾

وجه الدلالة من الحديث الشريف: فيه جواز النظر إلى اللهو المباح وقد يمكن أن يكون ترك الرسول عائشة لتتنظر إلى اللعب بالحراب؛ لتضبط السنة في ذلك وتنقل بعض تلك الحركات المحكمة إلى بعض من يأتي من أبناء المسلمين وتعريفهم بذلك. وفيه: من حسن خلق الرسول وكريم معاشرته لأهله ما يلزم المسلم امتثاله والاقتداء به، ألا ترى وقوفه عليه السلام وستره لعائشة وهي تنظر إلى اللعب⁽⁴¹⁾ بمدح الترويج عن النفس، فلو كان هذا غير جائز ما أقرها عليه الرسول صلى الله عليه وسلم.

- عن عائشة قالت: سابقني النبي صلى الله عليه وسلم فسبقته فلبثنا حتى إذا رهقني اللحم سابقني فسبقني فقال هذه بتنيك⁽⁴²⁾

وجه الدلالة من الحديث الشريف: فيه دليل على مشروعية الترويج والمسابقة على الأرجل، وبين الرجال والنساء المحارم، وأن مثل ذلك لا ينافي الوقار، والشرف، والعلم والفضل، وعلو السن فإنه - صلى الله عليه وسلم - لم يتزوج عائشة إلا بعد الخمسين من عمره⁽⁴³⁾.

- عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت ألعب بالبنات عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان لي صوابح يلعبن معي فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل يتقمعن⁽⁴⁴⁾ منه فيسرهن⁽⁴⁵⁾ إلى فيلعبن معى⁽⁴⁶⁾

وجه الدلالة: فيه الترجيح باللعب واللهو المباح، ومنه الترويج عن النفس.

- عن حنظلة الأسيدي قال: لقيني أبو بكر فقال: كيف أنت يا حنظلة؟ قال: قلت: نافق حنظلة. قال: سبحان الله! ما تقول؟ قال: قلت: نكون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، يذكرنا بالنار والجنة، حتى كأنا رأي عين، فإذا خرجنا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، عافسنا الأزواج والأولاد والضياعات، فنسينا كثيرا. قال أبو بكر: فوالله، إننا لنلقى مثل هذا. فانطلقت أنا وأبو بكر، حتى دخلنا على رسول الله

صلى الله عليه وسلم. قلت: نافق حنظلة يا رسول الله. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " وما ذاك؟ " . قلت: يا رسول الله، نكون عندك، تذكرنا بالنار والجنة، حتى كأنا رأى عين، فإذا خرجنا من عندك، عافستنا الأزواج والأولاد والضياعات⁽⁴⁷⁾، نسينا كثيراً. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " والذى نفسى بيده، إن لو تدومون على ما تكونون عندى، وفي الذكر، لصافحتكم الملائكة على فرشكم وفي طرックم، ولكن يا حنظلة ساعة وساعة " ⁽⁴⁸⁾ ثلاث مرات.

" روحوا القلوب ساعة فساعة "⁽⁴⁹⁾ وفي رواية " ساعة وساعة "

وجه الدلالة من الحديث الشريف: فيه مشروعية إراحة القلوب والأبدان بعض الأوقات من مكافحة العبادات، بمباح لا عقاب فيه ولا ثواب ⁽⁵⁰⁾.

حكم السفر للسياحة من أجل الترفية عن النفس والترويح عنها والاستجمام:

لا خلاف بين الفقهاء في أن السفر ليس غاية في حد ذاته إنما يقصد بغرضه، وما دام هذا حاله فإنه يختلف باختلاف المقصود منه استناداً للقاعدة الأصولية "الوسائل تعطى حكم المقاصد"⁽⁵¹⁾ وقد عبر عنها العز بن عبد السلام بقوله "للوسائل أحکام المقاصد"⁽⁵²⁾ وبناء عليه: فإن السفر لفعل ما هو واجب يكون واجباً، ولفعل ما هو مستحب يكون مستحبًا، ول فعل ما هو محظى يكون محظى، وهكذا ..

أما السفر للسياحة من أجل الترويج عن النفس والتربة فجاء عن الفقهاء في كتبهم ما يدل على جوازه. جاء في منح الجليل في شأن سفر الحاضنة بالمحضون قوله: (لا) سفر (تجارة) أو نزاهة أو طلب ميراث أو نحوها فلا يأخذه ولا يسقط حق الحاضنة وتأخذه معها ولو بغير إذن وليه.⁽⁵³⁾ وجاء في الفقه المنهجي قوله: فإذا اضطر كل من الآباء إلى السفر لحاجة كحج، وتجارة وزرفة ونحوها، بقي حق الأم، ولم يعد السفر عندئذ مانعاً من الحضانة⁽⁵⁴⁾ و في هذا دليل على جواز السفر من أجل الترفيه والترويج عن النفس، إذ لو كان هنا السفر غير جائز لسقط حق الحاضنة إذا سافرت بالمحضون، لكنه لم يسقط فدل على الجواز، هذا: وبعض أهل العلم من الفقهاء جعل السفر من أجل اللهو والتلذذ كالسفر للصيد، من السفر المكرر، لأنه سفر هو بلا مصلحة ولا حاجة⁽⁵⁵⁾

والذي يظهر لنا - والله أعلم - أن السفر للسياحة من أجل الترويج عن النفس والتربة مباح في الأصل للأمور التالية: عملاً بالقاعدة التي تنص على أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل دليل على التحرير⁽⁵⁶⁾، والسفر للسياحة من أجل الترفيه والترويج عن النفس يدخل تحت هذا الأصل، ولأن الله أمر بالسير والمشي في الأرض وهذا على وجه الإباحة، لما يشتمل على هذا السير أو المشي من فوائد منها: تقوية إيمان الإنسان من خلال النظر والتدبر في الكون، والاتزان بحال السابقين، فالقول بمنع هذا السفر أو جعله مكرر، قول يخالف

القول بإباحة الأمر بالسير في الأرض أو المشي فيها، كما أنه يخالف المقاصد الشرعية، وما جاء عن بعض الفقهاء من أن السفر من أجل اللهو والتلذذ سفر هو بلا مصلحة ولا حاجة، فهذا غير مسلم، وعلى فرض التسليم به فيحمل على ما كان في الأزمنة الماضية، أما في أيامنا هذه فالسفر من أجل التنزه والترويح عن النفس لا يخلو من الحاجات، والتي منها: الاستجمام وإعادة النشاط البدني، والذهني، لمواصلة مهام أمور الدين والدنيا⁽⁵⁷⁾

حكم سفر المسلم للسياحة في بلدان غير المسلمين.

بداية لا يجوز للمسلم أن يترك الإقامة في بلاد الإسلام ويرغب في الإقامة في ديار غير المسلمين، خاصة إذا كان لا يمكن من إقامة شعائر دينه، إذ وجب بالكتاب والسنّة وإجماع الأمة على من أسلم ببلد الحرب أن يهاجر، ويتحقق بدار المسلمين، ولا يثوي بين المشركين ويقيم بين أظهرهم، لئلا تجري عليه أحکامهم، فكيف يباح لأحد الدخول إلى بلادهم؛ حيث تجري عليه أحکامهم في تجارة أو غيرها، وقد كره مالك - رحمة الله تعالى - أن يسكن أحد ببلد يسب فيه السلف، فكيف ببلد يكفر فيه بالرّحمن وتعبد فيه من دونه الأوّل، لا تستقر نفس أحد على هذا إلا وهو مسلم سوء مريض الإيمان، ولا يجوز لأحد من المسلمين دخول أرض الشرك لتجارة، ولا لغيرها إلا لفادة مسلم، فإن دخلها لغير ذلك طائعاً، غير مكره كان ذلك جرحة فيه تسقط إمامته⁽⁵⁸⁾

كما أن بعض الفقهاء قالوا بجواز أن يفر المسلم بدينه من أرض الإسلام إلى أرض غير الإسلام للضرورة مثل الخوف على الدين، أو الفتنة، وقد استدلوا على هذا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه لما اشتدا بهم البلاء في مكة " لو خرجتم إلى أرض الحبشة: فإن بها ملكاً عادلاً إلى أن يجعل الله لكم فرجاً، فهاجر إليها من خاف على دينه⁽⁵⁹⁾

وإذا كان الأمر كذلك، فإن سياحة المسلم في بلدان غير المسلمين، ليست من أجل ترك بلاد المسلمين وعدم الرغبة فيها، وليس أيضاً من أجل ترك بلد المسلمين والذهاب إلى أرض غيرهم فراراً من الخوف، أو الفتنة، بل خروج وسفر من أجل رياضة النفس والترويح والاستجمام، وهذا من باب المصالح التحسينية، وبناء على هذا تكون سياحة المسلم من أجل التنزه والتوفيق إلى بلاد غير المسلمين الأصل فيها الجوار، والدليل على هذا أن الله أمر بالسير في الأرض على وجه العموم فقال تعالى (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقُ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ التَّشَاءُ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) العنكبوت، آية: 20 فقد أطلق الله الأمر بالسير في الأرض على وجه العموم، دون تقييدها بكونها أرض مسلمين، أو غير مسلمين، وهذا يشمل السياحة في جميع أرض الله تعالى، لأن تقييد المطلق دون قيد تحكم بلا دليل. فيبقى الإطلاق على ظاهره، ومن هنا نخلص إلى أن

السفر بغرض السياحة الأصل فيه الجواز، ولا عبرة باختلاف الدار على هذا الحكم، غير أن هذا الجواز مقيد بأمور منها: ألا يكون مقصوده من هذا السفر الوصول إلى فعل محظوظ، وذلك لأن الوسائل تأخذ حكم المقاصد⁽⁶⁰⁾، وألا يؤدي السفر إلى بلاد غير المسلمين إلى ترك واجب شرعي، أو التقليل من شأن الشعائر الدينية، وعدم إظهارها خجلاً، وألا تكون المعصية فيها متغشية، ولا يستطيع التحرز منها والبعد عنها، قال تعالى (إِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخْوُضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأُرْعِضْهُمْ حَتَّى يَخْوُضُوا فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنْسِنَكُ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) الأنعام، آية 68، قال القرطبي: فَدَلَّ بِهَذَا عَلَى وجوب اجتناب أصحاب المعاصي إذا ظهر منهم منكر؛ لأن من لم يجتنبه فقد رضي فعلهم، والرضا بالكفر كفر؛ قال الله عز وجل: (إنكم إذا مثلهم). فكل من جلس في مجلس معصية ولم ينكروا عليهم يكون معهم في الوزر سواء، وينبغي أن ينكروا عليهم إذا تكلموا بالمعصية وعملوا بها؛ فإن لم يقدر على النكير عليهم فينبغي أن يقوم عنهم حتى لا يكون من أهل هذه الآية.⁽⁶¹⁾

ويشهد لهذا أن الفقهاء أباحوا دخول الحمّام العام ولا يختص ذلك بحمام النساء، فإن في ديارنا كشف العورة الخفيفة، أو الغليظة متحقق من فسقة العوام الرجال فالذى ينبغي التفصيل، وهو إن كان الداخل بعض بصره بحيث لا يرى عورة أحد ولا يكشف عورته لأحد فلا كراهة مطلقاً، وإلا فالكراهة في دخول الفريقين حيث كانت العلة ما ذكر فتدار⁽⁶²⁾، وقال النووي: وما تعم به البلوى ويتساهمل فيه كثير من الناس الاجتماع في الحمّام فيجب على من فيه أن يصون نظره ويده وغيرهما عن عورة غيره، وأن يصون عورته عن بصر غيره⁽⁶³⁾، وقال: ابن القاسم في الحمّام إن كنت تدخله خالياً، أو مع قوم يستترون فلا بأس، وإن كانوا لا يتحفظون لم أر أن تدخله، وإن كنت أنت تحفظ⁽⁶⁴⁾ فكذلك السياحة إلى بلاد غير المسلمين إذا لم يترب عليها فعل محرم فتكون مشروعة.

حكم دخول غير المسلم البلدان الإسلامية من أجل السياحة:

لو أراد إنسان غير مسلم الذهاب إلى بلدان إسلامية من أجل السياحة، بصرف النظر عن مقصوده من السياحة، فهل يباح له السياحة في الأرضي الإسلامية أم لا؟

لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجوز للإمام أن يأذن لغير المسلمين بدخول البلدان الإسلامية، ومن الصور المعاصرة لإذن الإمام لهم، منحهم تأشيرة دخول البلدان الإسلامية، وإعطائهم تصريح الدخول، وختم وثيقة سفرهم بختم الدخول، وهذا الإذن مشروط بأن يكون في الدخول فائدة، ومصلحة تعود على المسلمين من هذا الدخول، ولم يتضرر المسلمين من دخولهم.⁽⁶⁵⁾ والقول بجواز دخول غير المسلم بلاد المسلمين بغرض السياحة، قول جائز في الأصل ويتوافق مع ما ذكره الفقهاء، وقد قال الله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ

استجراك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأ منه ﴿التوبه: 6﴾، الآية عامة في قبول طلب كل مشرك يطلب الإذن في الدخول إلى بلاد الإسلام فيؤذن له بدخول بلاد الإسلام إذا كان له مصلحة، سواء جاء ليتعلم الدين الإسلامي أو لغير ذلك، ومن باب أولى يجوز الإذن له بالدخول إذا كان للمسلمين مصلحة تعود عليهم من دخوله، سواء كانت مصلحة دينية، كأن يتعرف على محسن الدين الإسلامي من خلال مخالطة المسلمين، أو كانت مصلحة دنيوية، مثل: انتعاش الوضع الاقتصادي، وتوفير عمارات أجنبية، وزيادة فرص العمل لدى شباب المجتمع، والخوض من البطالة، ولاشك أن سياحة غير المسلم في بلاد المسلمين تحقيقاً للمسلمين منافع دنيوية وأخروية، لكن هذه السياحة مقيدة بضوابط منها:

الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ومراعاة آدابها، وعدم التبرج والاختلاط، وشرب المسكرات وتناول الحرمات من المأكولات وغيرها، وألا يكون في سياحتهم ضرر على المسلمين، كما إذا جاءوا من أجل التجسس على المسلمين، أو جاءوا بقصد سحر المسلمين وإفسادهم، وألا يسيئوا إلى الإسلام، ولا إلى المسلمين بأي شكل من أشكال الإساءة، وألا يظهروا دينهم، أو يدعوا إليه في بلاد المسلمين. وعدم السماح لهم أو الترخيص بإباحة الحرمات وانتهاكها.

حكم مخالفه السائرين غير المسلمين لأحكام الشريعة الإسلامية في بلاد المسلمين:

بيّنا في المسألة السابقة حكم دخول غير المسلم البلدان الإسلامية من أجل السياحة، وفي هذه المسألة نقف على بيان مخالفه غير المسلمين لأحكام الشريعة الإسلامية في بلاد المسلمين فأقول: كما أن للسائح حقوقاً متعددة، عليه واجبات يجب التقيد بها والعمل بمقتضها، سواء كانت هذه الواجبات تخص الدولة النازل فيها، أم كانت تخص العباد، وهذه الواجبات تختلف باختلاف البلدان والأزمنة والأمكنة، ومن السهل أن يتعرف عليها السائح قبل أن ينفر إلى البلد الذي يريد السياحة فيها، وهذه الواجبات يجب على السائح مراعاتها وعدم مخالفتها سواء كانت خاصة بأحكام الإسلام، أو متعلقة بعموم الناس في أموالهم، وأعراضهم، وعاداتهم، فيجب على السائح غير المسلم سواء كان ذمياً أو مستأمناً أو غير ذلك، أن يحترم أحكام الشريعة الإسلامية، ويتعامل بمقتضى أحكامها فلا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً، وفي حالة عدم الالتزام بأحكام الشريعة في البلد المسلم الذي وفد إليه، بناءً على عقد الذمة الذي من أجله سُمح له بالدخول إلى البلد المسلم، وصار به معصوم الدم والمال والعرض، يكون قد نقض العهد، كما هو معروف ومقرر عند الفقهاء⁽⁶⁶⁾ أخذنا من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكْثُرَا أَيْنَهُمْ مِّنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتَلُوا أَهْمَةَ الْكُفَّارِ إِنَّهُمْ لَا يَئِنَّ لَهُمْ لَعْنَهُمْ يَتَهَوَّنُ﴾ (التوبه: 12). معنى وإن نكثوا النكث النقض، ومعنى وقوله وطعنوا في دينكم أي بالاستنقاص وال الحرب وغير ذلك، مما يفعله المشرك، واستدل بعض العلماء بهذه الآية على وجوب قتل كل من طعن في الدين، إذ هو كافر. والطعن أن

ينسب إليه ما لا يليق به، أو يعرض بالاستخفاف على ما هو من الدين، لما ثبت من الدليل القطعي على صحة أصوله واستقامة فروعه، وقال ابن المنذر: أجمع عامة أهل العلم على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم، عليه القتل. ومن قال ذلك مالك، واللith، وأحمد، وإسحاق، وهو مذهب الشافعي⁽⁶⁷⁾.

خاتمة البحث:

وبعد، فمحمد الله الذي أعنانا على إكمال هذا البحث الذي تحدثنا فيه عن السياحة من منظور الفقه الإسلامي”， وقد توصل البحث بعد عرض موضوعاته إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نوجزها في التالي:

أولاً- نتائج الدراسة:

- السياحة عند الفقهاء: هي الخروج منفرداً عن محل إقامته مأشياً على قدميه، هائماً في الأرض، غير قادر موضعياً بعينه بغير زاد ولا طعام، من أجل العبادة والتفكير.
- السائح: هو الذاهب في الأرض للتبعد والترهب، أو لطلب العلم، وغير ذلك.
- السياحة بمعناها المعاصر هي: مجموعة من التنقلات البشرية والأنشطة المرتبطة عليها، والناجمة عن ابعاد الإنسان عن موطنها، تحقيقاً لرغبة الانطلاق والتغيير.
- السياحة ضرورة وحاجة إنسانية لا يستغني عنها الإنسان.
- السياحة ليست وليدة عصرنا، بل هي معروفة من قديم الزمان، ودوافعها دينية ودنيوية.
- ديننا الحنيف يدعو إلى السفر والسياحة وذلك لما فيه من أغراض نبيلة تؤدي إلى الوصول إلى الغاية التي من أجلها خلق وهي العبادة والتأمل في الكون.
- السياحة من المصالح الضرورية التي تدعو إلى الحفاظة على مراد الشرع في الخلق.
- أن الأصل في السفر هو الإباحة إلا لعارض.
- السياحة تعتبرها الأحكام التكليفية الخمسة، فقد تكون واجبة أو مستحبة أو مباحة أو مكرهه أو محمرة، حسب مقصود السائح منها.
- الترويج عن النفس في الشريعة الإسلامية الأصل فيه الإباحة.
- السفر للسياحة من أجل الترويج عن النفس والنزهة مباح في الأصل.
- السياحة إلى بلاد غير المسلمين إذا لم يترب عليها فعل حرم فتكون مشروعة..
- على السائح غير المسلم في البلاد الإسلامية أن يحترم أحكام الشريعة الإسلامية، ويعامل بمقتضى أحكامها فلا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً.

- في حالة عدم الالتزام السائح غير المسلم، بأحكام الشريعة في البلد المسلم الذي وفد إليه، بناء على عقد الذمة الذي من أجله سمح له بالدخول إلى البلد المسلم، وصار به معصوم الدم والمال والعرض، يكون قد نقض العهد.

ثانياً- التوصيات:

يوصي الباحثان بـ:

-نشر الأحكام الفقهية بأحكام السياحة:

-ترجمة ما يصدر من قرارات عن المجمع الفقهية والمؤسسات الدينية حول الأحكام الفقهية المتعلقة بموضوع السياحة.

-إقامة المؤقرات والندوات لتوسيع الناس وتشجيع السياحة وبيان الضوابط الشرعية للسياحة.
-طاعة ولاة الأمر واتباع العلماء الربانيين.

(يود الباحثان أن يشكراً جامعة الملك خالد على دعمها هذا البحث من خلال البرنامج البحثي العام
بعنادة البحث العلمي، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية برقم (1443/45)

مصادر البحث ومراجعه:

* القرآن الكريم.

1. ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخاري لأبي بطال، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، 1433هـ/2003م.
2. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 1416هـ/1995م.
3. ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة- بيروت، بدون رقم طبعة وسنة نشر.
4. ابن حيان، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
5. ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة، دار عرب، دمشق، 2004م الطبعة الأولى.
6. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، المقدمات المهدتات، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1408هـ-1988م.
7. ابن ضويان، إبراهيم بن محمد، منار المسيل في شرح الدليل، المكتب الإسلامي- بيروت - الطبعة السابعة 1409هـ-1989م.
8. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، رد الخمار على "الدر المختار" مطبعة مصطفى الباجي الحلي وأولاده مصر- الطبعة: الثانية ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.
9. ابن قادمة، عبد الله بن أحمد المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار الفكر - بيروت- الطبعة الأولى، 1405هـ.
10. ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، 1420هـ - 1999م.
11. ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى.
12. ابن نحيم، زين الدين ابن نحيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق دار المعرفة- بيروت - لبنان- الطبعة الأولى، د-ت.
13. أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مسنن الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة - القاهرة- بدون رقم طبعة وسنة نشر.
14. الألوسي: محمود الألوسي أبو الفضل، روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، دار إحياء التراث العربي - بيروت- بدون رقم طبعة، (بدون سنة نشر).
15. الأمير، محمد بن إسماعيل، الشورى شرح الجامع الصغير، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، 1432 هـ - 2011م.
16. الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد فتح الوهاب بشرح منهج الطالب، دار الكتب العلمية- بيروت- بدون رقم طبعة، 1418هـ.
17. الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف، المتنقى شرح الموطأ، مطبعة السعادة - مصر- الطبعة الأولى 1332هـ.

18. البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، طبعة طوق النجاة، بيروت الطبعة الأولى-1422هـ.
19. البعلوي، محمد بن أبي الفتح، المطلع على أبواب الفقه، المكتب الإسلامي -بيروت، بدون رقم طبعة 1401هـ-1981م.
20. البهوي، مصوّر بن يونس بن إدريس، كشاف القناع عن من الإقاع، دار الفكر، بيروت، بدون رقم طبعة 1402هـ.
21. البهوي، مصوّر بن يونس بن إدريس، كشاف القناع عن من الإقاع، دار الفكر-بيروت-بدون رقم طبعة 1402هـ.
22. البهوي، مصوّر بن يونس، شرح متنها الإرادات المسمى دقائق أولى النهى لشرح المنتهى، عالم الكتب -بيروت - بدون رقم طبعة، 1996م.
23. الترمذى، محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذى، مطبعة الحلى -مصر- الطبعة الثانية، 1975م.
24. الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملائين - بيروت - الطبعة الرابعة 1407هـ - 1987.
25. الخازن، علاء الدين علي بن محمد، تفسير الخازن المسمى لياب التأویل في معانی التأویل، دار الفكر -بيروت- بدون رقم طبعة، 1399هـ/1979م.
26. الخضرى، عبد الله إبراهيم، السياحة في الإسلام (أحكامها - ضوابطها - آثارها - واقعها المعاصر في المملكة العربية السعودية) رسالة - ماجستير - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 1425هـ.
27. الراجحي، أبو الحسن علي بن سعيد، مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأویل في شرح الملونة وحل مشكلاتها، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.
28. الريلى، شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر بيروت - بدون رقم طبعة، 1404هـ-1984م.
29. الربيدي، محمد بن عبد الرزاق، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الربيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر، بيروت-الطبعة الأولى، 1414هـ.
30. زكريا الأنصاري، أنسى المطالب في شرح روض الطالب، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى 1422هـ - 2000م.
31. زيد بن عبد عبوي، مبادئ السياحة الحديثة، دار المعتز-عمان -الأردن، الطبعة الأولى، 2016-1437هـ.
32. الزبياعي، عثمان بن علي، تبيان الحقائق شرح كنز الدقائق، المطبعة الأغورية - مصر-الطبعة الأولى، 1314هـ.
33. المسجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، دار الكتاب العربي- بيروت- بدون رقم طبعة، بدون سنة نشر.
34. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، دار الفكر - بيروت لبنان - الطبعة الأولى، 1423هـ-2003م.
35. السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، الدر المنشور، دار الفكر - بيروت - بدون رقم طبعة، 1993م.
36. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر الأشباه والناظر، دار الكتب العلمية-بيروت-بدون رقم طبعة، 1403م.
37. السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير ، دار الشّرّ - دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1423هـ - 2003م.
38. الشوكاني، محمد بن علي، فتح القيدر، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، 1414هـ.
39. الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، دار الحديث، مصر-الطبعة الأولى، 1413هـ-1993م.
40. الشيرازي، أبو سحاق إبراهيم بن علي، المذهب في فقة الإمام الشافعى، دار الكتب العلمية -لبنان -بيروت، بدون رقم طبعة وسنة نشر.
41. الصاوي، أحمد بن محمد، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، دار المعرفة : بدون رقم طبعة، بدون تاريخ نشر.
42. الصناعي، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، مصنف عبد الرزاق، المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية، 1403هـ.
43. العاصمي، عبد الرحمن بن محمد، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، بدون ناشر، الطبعة الأولى، 1397هـ.
44. عبد الرحيم، نسبة عبد الرحمن محمد، مفهوم السياحة في المنظور الإسلامي، مجلة البحوث الإسلامية -العدد 19 -سنة 2017م.
45. عبد الله الخرشني، شرح مختصر خليل للخرشني، دار الفكر -بيروت-دون رقم طبعة وسنة نشر.
46. العبدري، محمد بن يوسف بن أبي القاسم أبو عبد الله، تاج والإكيليل لمختصر خليل، دار الفكر-لبنان - بيروت - بدون رقم طبعة 1398هـ.
47. عمر الدين، الغزى بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنماط، دار أم القرى - القاهرة-بدون رقم طبعة، 1414هـ-1991م.
48. الغزى، عمر الدين عبد العزيز بن عبد السلام، تفسير القرآن، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ-1996.
49. عليش، محمد بن أحمد بن محمد منج الحليل شرح مختصر خليل، دار الفكر - بيروت - بدون رقم طبعة 1409هـ-1989م.
50. العيني، محمود بن أحمد، عدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي - بيروت-بدون رقم طبعة وسنة نشر.
51. الغزالى، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة - بيروت الطبعة الأولى، 1982م.
52. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، أنوار البروق في أنواع الفروق، الناشر: وزارة الأوقاف السعودية، الطبعة الأولى 1431هـ - 2010م.
53. القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، الرياض، بدون رقم طبعة، 1423هـ-2003م.

54. المارودي، علي بن محمد بن محمد، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، وهو شرح مختصر المزنی، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1999 م.
55. المتقي، علاء الدين علي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1401هـ-1981م.
56. مدنی، سالم حمزة أمین، صناعة السياحة من منظور شرعی، العدد 2، بحث منشور في مجلة العالمية للتسويق الإسلامي، 2014م.
57. المارودي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، إحياء التراث العربي - بيروت -لبنان- الطبعة الأولى، 1419هـ.
58. مصطفى الحن وأخرون، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، دار الفتن، دمشق- الطبعة الرابعة 1413هـ-1992م.
59. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، مطباع دار الصفوة - مصر، الطبعة الأولى، 1404هـ-1427هـ.
60. الموصلي، عبد الله بن محمود، الاختيار لتعليل المختار، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثالثة- 1426هـ - 2005م.
61. النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود، تفسير النسفي، دار الفنايس بيروت، بدون رقم طبعة، 2005م.
62. النسبيوني، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الجليل بيروت + دار الأفاق الجديدة. بيروت، بدون رقم طبعة وسنة نشر.
63. المداينة شرح بداية المبدى، المرغياني، أبي الحسن علي بن أبي بكر، دار السلام - مصر- الطبعة الرابعة 2015م.
64. المولى، خالد جاسم، أحكام السياحة الدينية في الفقه الإسلامي: دراسة تأسيسية، مجلة كلية دار العلوم -جامعة القاهرة- العدد 126، 2019م.
65. وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، 1406هـ- 1986م.

المواضيع:

- (1) - المجوهری، إسماعیل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الرابعة 1407 هـ - 1987 م، ج 1/1.
- (2) الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، مصنف عبد الرزاق، المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية، 1403، ج 8/448، رقم الحديث 1586، قال عنه السيوطي: مرسى عن طاووس، السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، دار النشر: دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، - 1423هـ - 2003م، ج 3/3.
- (3) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، أبو الغیض، المثبت برئیسى الزبیدی، تاج العروس من جواهر القاموس الناشر دار المکاید، ج 6/491.
- (4) قال عنه: علاء الدين علي بن حسام الدين الشهير بالمتقى، مرسى عن قنادة، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، قال عنه: علاء الدين علي بن حسام الدين الشهير بالمتقى، مرسى عن قنادة، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1401هـ-1981م، ج 6/559.
- (5) ابن منظور، محمد بن مكرم من منظور، لسان العرب، دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى، ج 2/492.
- (6) المارودي، علي بن محمد بن محمد، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزنی، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1999 م، ج 9/6.
- (7) الألوسي، محمود الألوسي أبو الفضل، روح المعانی في تفسیر القرآن العظیم والسبیح المثانی، دار إحياء التراث العربي - بيروت - بدون رقم طبعة، (بدون سنة نشر)، ج 10/43.
- (8) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، الدر المثور، دار الفكر - بيروت - بدون رقم طبعة، 2005، ج 4/298، النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود، تفسیر النسفي، دار الفنايس بيروت، بدون رقم طبعة، 1993م، ج 4/298.
- (9) العز، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، تفسیر القرآن، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ- 1996، ج 2/53.
- (10) الشوكانی، محمد بن علي، فتح القدير، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، 1414هـ، ج 2/465.
- (11) القرطی، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، المملكة العربية، السعودية، الرياض، بدون رقم طبعة، 1423هـ- 2003م، ج 18/194.
- (12) الخازن، علاء الدين علي بن محمد، تفسیر الخازن المسمی لباب التأویل في معانی التنزیل، دار الفكر - بيروت - بدون رقم طبعة، 1399 هـ / 1979 م، ج 2/57.
- (13) ابن حیان، محمد بن يوسف، تفسیر البحر الحبیط، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م، ج 5/235.
- (14) السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، باب في النهي عن السياحة، حدیث رقم 2488، حدیث صحیح، دار الكتاب العربي - بيروت - بدون رقم طبعة، بدون سنة نشر، ج 2/314.

- (15) الأمير، محمد بن إسماعيل، *الشوير شرح الجامع الصغير*، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، 1432 هـ - 2011 م، ج 3/619.
- (16) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، *تفسير القرآن العظيم*، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، 1420 هـ - 1999 م، ج 4/220.
- (17) العاصي، عبد الرحمن بن محمد، *حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع*، بدون ناشر، الطبعة الأولى، 1397 هـ - 1978 م، ج 2/385.
- (18) مدنی، سالم حمزة أمين، *صناعة السياحة من منظور شرعي*، العدد 2، بحث منشور في المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، 2014 م، ص 58.
- (19) البعلبي، محمد بن أبي الفتح، *المطلع على أبواب الفقه*، المكتب الإسلامي - بيروت، بدون رقم طبعة، 1401 - 1981 م، ج 1/348.
- (20) ابن تجھیم الحنفی، *البحر الرائق شرح تکر الدماقق دار المعرفة*-بيروت-لبنان- الطبعة الأولى، د-ت، ج 2/388.
- (21) الصاوي، أحمد بن محمد، *حاشية الصاوي على الشرح الصغرى*، دار المعرفة: بدون رقم طبعة، وبدون تاريخ نشر، ج 2/308.
- (22) البهوي، منصور بن يونس بن إدريس، *كشاف القناع عن معن الإقطاع*، دار الفكر-بيروت-بدون رقم طبعة، 1402 هـ - 1982 م، ج 4/465.
- (23) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي، المعنى في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى، 1405 هـ - 2016 م، ج 2/91.
- (24) زيد منیر عبوبی، *مبادئ السياحة الحديثة*، دار المعرفة-عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2016 م-ص 16.
- (25) ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة، دار عرب، دمشق - 2004 م الطبعة الأولى، ج 1/137.
- (26) الحضری، عبدالله إبراهيم، *السياحة في الإسلام (أحكامها حضواطها آثارها - واقعها المعاصر في المملكة العربية السعودية)*، رسالة - ماجستير -جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1425 هـ، ص 73 بعناء.
- (27) العزايلي، أبو حامد محمد بن محمد، *إحياء علوم الدين*، دار المعرفة - بيروت- 1982 م الطبعة الأولى، ج 2/245.
- (28) الترمذی، محمد بن عیسیٰ بن سنت الترمذی، *كتاب العلم، باب ما جاء في فضل طلب العلم*، حدیث رقم 2647، قال عنه أبو عیسیٰ: هذا حدیث حسن غیره ورواه بعضهم فلم يرفعه مطبعة الحلی - مصر - الطبعة الثانية، 1975 م، ج 5/29.
- (29) إحياء علوم الدين، ج 2/246.
- (30) البخاری، محمد بن إسماعیل البخاری، *صحیح البخاری، کتاب الجناد والسیر*-باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، حدیث رقم 2996، طبعة طرق النجاة، بيروت - الطبعة الأولى-1422هـ ج 4/5.
- (31) السياحة في الإسلام، عبدالله الحضری ص 77 بتصرف.
- (32) وهبة الزخلی، *أصول الفقه الإسلامي*، دار الفكر-دمشق، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م، ص 756 بعناء.
- (33) ابن عابدین، محمد أمین بن عمر، *رد الخطأ على الدر المختار*، مطبعة مصطفی البای الحلی وأولاده بمصر - الطبعة: الثانية ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م، ج 5/487.
- (34) - الرجراحي، أبو الحسن علي بن سعید، *مناهج التحصیل ونتائج لطائف التأویل* في شرح المدونة وحل مشکلاًها، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007 م، ج 1/433.
- (35) الرملی، شمس الدین محمد بن أبي العباس، *خاتمة الحاج إلى شرح المنهاج*، دار الفكر بيروت - بدون رقم طبعة، 1404 هـ - 1984 م، ج 6/159.
- (36) ينظر: ابن تیمیة، أَمْهَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلَمِيِّ، مجموع الفتاوى، جمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 1416 هـ/1995 م، ج 2/17 وما بعدها.
- (37) *خاتمة الحاج إلى شرح المنهاج*، ج 6/376.
- (38) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت- مطابع دار الصفوة - مصر، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1427 هـ، ج 28/25.
- (39) عبد الرحيم، نسبة عبد الرحيم محمد، *مفهوم السياحة في المنظور الإسلامي*، مجلة البحوث الإسلامية - العدد 19 - سنة 2017 م، ص 240 بتصرف منه.
- (40) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب: أصحاب الحراب في المسجد، ج 2/427.
- (41) ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك، *شرح صحيح البخاري لابن بطال*، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، 1433 هـ-2003 م، ج 2/104.
- (42) أَمْهَدُ بْنُ حَبْلَ أَبْوَ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِيِّ، مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَمْهَدِ بْنِ حَبْلٍ، مؤسسة قرطبة - القاهرة- بدون رقم طبعة وسنة نشر، ج 6/39. قال عنه محققته شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشیخین.
- (43) الشوكانی، محمد بن علي، *نبی الأوتار*، دار الحديث، مصر-الطبعة الأولى، 1413 هـ-1993 م، ج 8/103.
- (44) يقمعن يعني يدخلن البيت وغین، ويقال: الإنسان قد انفع وتعم إذا دخل في الشيء، العینی، محمود بن أَمْهَدُ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي - بيروت- بدون رقم طبعة وسنة نشر، ج 2/170.
- (45) فیسرخمن، بالسین المهملة أي: یرسلن، من التسرب وهو الإسرال والتسریع، والسارب الناہب. المرجع السابق نفس الموضع.
- (46) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الانبساط إلى الناس، ج 5/2270، ح رقم 5779.

- (47) (عافستنا الأزواج والأولاد والضيّعات) هو بالفباء والسين المهملة قال الحروي وغيره: معناه حاولنا ذلك ومارسناه واشتغلنا به أي عالجنا معايشنا وحظوظنا والضيّعات جمع ضيّعة بالضاد المعجمة وهي معاش الرجل من مال أو حرفة أو صناعة وروي الخطابي هذا الحرف عانستنا باللون قال معناه لاعينا. شرح الحروي على صحيح مسلم، ج 17/66.
- (48) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، النيسابوري، كتاب، التوبية، باب فضل دوام الذكر والفكير في أمور الآخرة والمراقبة وجواز ترك ذلك في بعض الأوقات والاشتغال بالدنيا، دار الجليل بيروت + دار الأفاق الجديدة. بيروت، بدون رقم طبعة وسنة نشر ج 8/94.
- (49) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الفتح الكبير في ضم الريادة إلى الجامع الصغير، دار الفكر - بيروت لبنان - الطبعة الأولى، 1423هـ - 2003م، ج 2/121، قال عنه السيوطي: حديث مرسل عن ابن شهاب.
- (50) الجامع الصغير من حديث البشير النذير، للسيوطى، ج 1/438.
- (51) القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، أنوار البروق في أنواع الفروع، الناشر: وزارة الأوقاف السعودية، الطبعة الأولى 1431هـ - 2010، ج 4/339.
- (52) عز الدين، العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأئمة، دار أم القرى - القاهرة: بدون رقم طبعة 1414هـ - 1991م، ج 1/53.
- (53) عليش، محمد بن أحمد بن محمد من خليل شرح مختصر خليل، دار الفكر - بيروت - بدون رقم طبعة 1409هـ / 1989م، ج 4/429، الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد فتح الهايب شرح منهاج الطالب، دار الكتب العلمية - بيروت - بدون رقم طبعة، 1418هـ، ج 2/215.
- (54) مصطفى الجن وأخرون، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، دار القلم، دمشق - الطبعة الرابعة 1413هـ - 1992م، ج 4/197، البهوي، منصور بن يونس، شرح متنبي الإرادات المسماى دقائق أولى النبي لشرح المتنبي، عالم الكتب - بيروت - بدون رقم طبعة، 1996، ج 3/251.
- (55) مناجع التفصيل ونتائج طائف الكأول في شرح المدونة وحل مشكلاتها، الجرجاني، ج 1/433، المداوي، علام الدين أبو الحسن علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى، 1419هـ، ج 221.
- (56) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر الأشيه والنظاري، دار الكتب العلمية - بيروت - بدون رقم طبعة، 1403هـ، ج 60/2.
- (57) المولوي، خالد جاسم، أحكام السياحة الدينية في الفقه الإسلامي: دراسة تأصيلية، مجلة كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - العدد 126، 2019 م ص 24، يتصرف.
- (58) ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، المقدمات المهدتات، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م، ج 2/153، ابن ضبيان، إبراهيم بن محمد، مثار السبيل في شرح الدليل، المكتب الإسلامي بيروت - طبعة السابعة - 1409هـ - 1989م، ج 1/287، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيشاني، ج 505/10.
- (59) الحاوي الكبير للماوردي، ج 14/23، ج 268/7. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج 5/350.
- (60) شرح متنبي الإرادات المسماى دقائق أولى النبي لشرح المتنبي، ج 1/89.
- (61) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج 418/7.
- (62) الزيلعي، عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج 7/358، رد المحتار على " الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين، ج 24/282.
- (63) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت، بدون رقم طبعة 1379هـ - 1993م، ج 9/339.
- (64) المتنبي شرح الموطأ، ج 4/373، زكريا الأنصاري، أسيط المطالب في شرح روض الطالب، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى 1422هـ - 2000م ج 1/73، المغني، ج 263/1.
- (65) الموصلي، عبد الله بن محمود، الاختيار لتعليق المختار، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثالثة - 1426هـ - 2005م، ج 4/128، عبد الله الخرشفي، شرح مختصر خليل للخرشفي، دار الفكر - بيروت - بدون رقم طبعة وسنة نشر، ج 3/124، مغني المحتاج، ج 4/237، البهوي، منصور بن يونس بن إدريس، كتابه القناع عن متن الإقناع، دار الفكر، بيروت، بدون رقم طبعة 1402هـ، ج 104/3.
- (66) حاشية ابن عابدين، ج 4/215. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج 2/204، الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي، المذهب في فقه الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت، بدون رقم طبعة وسنة نشر، ج 3/18، والمغني لابن قدامه، ج 596/10.
- (67) تفسير القرطبي ص 188، المقدمة شرح بداية المبدى، المرغاني، أبي الحسن علي بن أبي بكر، الناشر المكتبة الإسلامية، ج 2/163، مثار السبيل، ج 1/305، الجموع شرح المذهب، ج 19/428، العبدري، محمد بن يوسف بن أبي القاسم أبو عبد الله، التاج والإكليل مختصر خليل، دار الفكر - لبنان - بيروت - بدون رقم طبعة، 1398هـ / 385.